مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

تكتيك يتحوّل إلى أزمة :هل سيقع المالكي ضحية لصفقات سرّية؟

الكاتب: مهسا مزدهى (صحافية إيرانية)

المصدر: صحيفة "شرق" الإيرانية / نُشر بتاريخ 9 شباط 2026

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

تكتيك يتحوّل إلى أزمة :هل سيقع المالكي ضحية لصفقات سرّية؟

الكاتب: مهسا مزدهى (صحافية إيرانية)

المصدر: صحيفة "شرق" الإيرانية / نُشر بتاريخ 9 شباط 2026[1].

بينما كان نوري المالكي يستعد للعودة إلى قصر رئاسة الوزراء في المنطقة الخضراء ببغداد، أدخل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب العراق في مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي، وذلك عبر منشور له على منصات التواصل الاجتماعي. وقد أسفر هذا عن تفاقم مشاعر الإحباط بين العراقيين، مما زاد من قلقهم بشأن التدخل الأجنبي في شؤون بلادهم وتأخر تشكيل الحكومة.

في الأيام الأخيرة، أفادت بعض المصادر بأن واشنطن أبلغت مسؤولين عراقيين بأنها ستقوم بتقليص حصة العراق من عائدات النفط إذا تم تعيين نوري المالكي رئيساً للوزراء، والذي يُعتبر مقرباً من إيران. وأوضحت هذه المصادر، التي طلبت عدم الكشف عن هويتها، أن هذا التحذير صدر خلال محادثات خاصة. وبالتالي، يبدو أن إدارة ترامب قد بدأت حملة شاملة ضد المرشح الذي اتفقت عليه الأحزاب السياسية لتولي رئاسة وزراء العراق، ولا تنوي التراجع عن هذا الموقف.

نوري المالكي لا يتراجع، ولكن...

منذ الساعات الأولى التي أعقبت تغريدة ترامب ضد رئيس الوزراء المحتمل، أعلن السياسي العراقي السابق نوري المالكي أنه لا ينوي الانسحاب من الساحة السياسية. وفي مقابلة مع قناة الشرقية العراقية، أعرب المالكي عن اعتقاده بأن ترامب قد تم تضليله وحصل على معلومات مغلوطة عن الوضع في العراق. كما أكد استعداده للتعاون مع واشنطن.

[1] اکتیکی که به یک بحران تبدیل شد آیا المالکی قربانی معاملات پشت پرده می شود؟ https://www.magiran.com/article/4667656

ومع ذلك، اتخذ المالكي موقفاً حازماً، مشدداً على أن أي قرار بشأن ترشّحه لمنصب رئيس الوزراء سيكون من مسؤولية مجلس قادة الشيعة (الإطار التنسيقي) الذي رشّحه الشهر الماضي. وأوضح أنه إذا تم إلغاء ترشِّحه، فإن هذا المجلس وحده هو المخوّل باتخاذ هذا القرار.

بينما تُشجِّع جماعات مقرَّبة من إيران وجزء كبير من السياسيين الشيعة المالكي على التمسك بمواقفه وعدم التراجع لمواجهة نفوذ واشنطن، فيما تعتقد جماعات سياسية أخرى أن الولايات المتحدة ستؤثر بشكل أكبر على الاستقرار في العراق إذا نفذت تهديداتها.

يكشف هذا التحذير، الذي لاقى صدىً واسعاً في بغداد، عن حقيقة الوضع السياسي في العراق، فهي حقيقة تُظهر أنه على الرغم من العلاقات الوثيقة بين بغداد وطهران وتأثيرهما المتبادل، فإن الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط لن يسير بدون دعم الولايات المتحدة وتنسيقها مع البيت الأبيض. ومن هنا، يمكن القول إن الإطار التنسيقي، رغم أنه يضم أهم الفصائل الشيعية العراقية، فهو لا يملك القوة الكافية لمواجهة الولايات المتحدة، ويخشى من خطر العزلة السياسية، والتشويه، وحتى العقوبات.

تكتيك انحرف عن مساره

طُرح اسم نوري المالكي في البداية كمناورة تكتيكية في النقاش الدائر حول رئاسة الوزراء، بهدف إجبار كلٍ من نوري المالكي ورئيس الوزراء الحالي، محمد شياع السوداني، على الانسحاب من السباق. إلّا أن سعي المالكي لنيل الترشيح أصبح أكثر جدّية عندما حصل على دعم السوداني. وقد تكهّن البعض بأن السوداني وافق على

دعم المالكي لأنه توَقع أن تُعرقل جهات أخرى هذا الترشيح، مما يسهل تقديمه هو كخيار نهائي من قبل الإطار التنسيقي.

ويعتقد بعض المراقبين أن السوداني كان حريصاً جداً على إقصاء المالكي من الساحة السياسية وتدمير جميع خياراته.

بعد فترة قصيرة من ذلك، أعلن الإطار التنسيقي عن المالكي كمرشّحه لمنصب رئيس الوزراء، رغم جميع الخلافات داخل المجموعة، وكذلك حقيقة أن جزءاً كبيراً من الشعب العراقي كان غاضباً منه بسبب نفوذ داعش في البلاد عام 2014. وعلى الرغم من كل هذه الخلافات والتحذيرات، قررت الجماعات السياسية العراقية في نهاية المطاف قبول نوري المالكي رئيساً للوزراء لولاية جديدة.

فجوة الواقعية في أزمة العراق

رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها الولايات المتحدة لتقليص نفوذ طهران في العراق، إلّا أن هذه الجهود باءت بالفشل. من الواضح أن فرص نوري المالكي في استعادة السلطة ضئيلة للغاية بسبب معارضة واشنطن لرئاسته للوزراء. ومع ذلك، حافظ معظم رؤساء الوزراء العراقيين السابقين على علاقات جيدة مع إيران، بفضل الروابط الوثيقة بين البلديّن، والتي تشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ورغم إصرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على عزل إيران من خلال ممارسة نفوذه في الدول المجاورة، إلّا أنه يُعد عاجزاً عن تحقيق النتيجة المرجوة في العراق.

على مر السنين، يُنظر إلى نوري المالكي في الولايات المتحدة على أنه سياسي يُنفّذ أوامر طهران بالكامل.

لكن، لا يمكن اعتبار هذه الفكرة دقيقة. فالمالكي، الذي عاش لسنوات في سوريا وكردستان العراق خلال عهد صدام حسين، معروف بمهاراته التنظيمية الفائقة. وخلال مسيرته السياسية، كوّن حلقة من الموالين الذين لا يزالون يُعتبرون من المقربين إليه، والذين سيساعدونه إذا ما عاد إلى منصب رئيس الوزراء. من جهة أخرى، يتميز نوري المالكي بطموحه الكبير، حيث خطط وعمل لسنوات لترسيخ سلطته. إن اختزال شخصية المالكي إلى مجرد سياسي يتلقى أوامره من طهران أو أي عاصمة أخرى يُعد تجاهلاً للآلية والشبكة المحيطة به، والتي يستخدمها عند الضرورة.

ما هي سياسة أمريكا في العراق؟

يُعتبر العراق ذا أهمية بالغة للولايات المتحدة، ليس فقط بسبب موارده النفطية، بل أيضاً لموقعه الجيوسياسي الاستراتيجي. مع تصاعد الأزمة بين واشنطن وبغداد، وعدم وضوح الرؤية لمستقبل العلاقات بينهما، اختار دونالد ترامب تشديد الحصار على إيران من خلال التدخل علناً في الحياة السياسية العراقية.

بالنسبة للولايات المتحدة، يُعد تقليص حجم التجارة الإيرانية العراقية، وقطع النفوذ السياسي لطهران في بغداد، واستبدال السياسيين بآخرين من ذوي التوجهات المعادية لإيران، من الأمور الحيوية. ولكن كما ذُكر سابقاً، لا تستطيع واشنطن تحقيق جميع هذه الأهداف. قد يُسهم الضغط على النفط العراقي، وتعطيل العملية السياسية لاختيار رئيس الوزراء، وفرض الأوامر على العراقيين في استبعاد نوري المالكي من رئاسة الوزراء، لكن ذلك لن يُغيّر جذرياً توجهات رجال السياسة العراقيين في المنطقة الخضراء.

ما هي السيناريوهات المحتملة؟

تُدرك بغداد الآن أن البيت الأبيض يتصرّف بعدوانية أكبر من أي وقت مضى. كان من الممكن مواجهة نوري المالكي في وقت مبكّر عندما كان ترشّحه لا يزال مُعلقاً. ومع ذلك، اختار دونالد ترامب، بتردد شديد، التشكيك في قرار العراقيين بأسلوب تهديدي ومُسيء. لم يعد أمام السياسيين العراقيين من الشيعة والسنة والأكراد خيار سوى قبول الواقع الجديد والبحث عن حلول لاستعادة مكانتهم السياسية المفقودة.

من الواضح أن معارضة ترامب العلنية للمالكي قد عرقلت عملية تشكيل الحكومة وألحقت العار بالمالكي والإطار التنسيقي. يواجه هذا الأخير الآن خياراً صعباً: إما التراجع عن قراره السابق أو المخاطرة بالعواقب السياسية والاقتصادية لإدارة ترامب.

رداً على ذلك، عبّر المالكي عن موقفه بنبرة تحدٍ عبر شبكة إكس في 28 كانون الثاني/ يناير، رافضاً التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للعراق، ومُقدّماً نفسه كمدافع عن السيادة العراقية، وأيّد الإطار التنسيقي هذا الموقف، مؤكدين دعمهم لترشيح المالكي في 30 كانون الثاني/ يناير. ومع ذلك، تتواصل مؤشرات على استمرار مفاوضات سرية قد تُلحق ضرراً بالغاً بالمالكي. ويبدو أن جلسة البرلمان العراقي، المُقررة في 1 شباط/ فبراير، أُجّلت بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بشأن الرئاسة.

قد يُنظر إلى هذا التأخير على أنه فأل حسن، إذ يمنح الإطار التنسيقي مزيداً من الوقت لاستكمال مفاوضاته الداخلية، حيث ينص الدستور العراقي على أن الرئيس مسؤول عن تعيين مرشّح لرئاسة الوزراء لتشكيل الحكومة.

يُعتبر الخيار الأسهل للإطار التنسيقي هو تنّحي المالكي، مما يسمح للقادة السياسيين الشيعة باختيار مرشّح جديد. وبينما قد يمهد هذا الطريق أمام محمد شياع السوداني، فإن ثمن انسحاب المالكي قد يتمثل في اضطرار الإطار التنسيقي إلى دعم مرشح يكون أكثر قرباً منه.

إذا رفض المالكي التنّحي، فقد يبحث الإطار التنسيقي عن بدائل لحفظ ماء الوجه، أو حتى في دعم ترشيح المالكي، على أمل ألا يصوّت له البرلمانان السني والكردي. ومع ذلك، يُعتبر الاعتماد على قادة آخرين لمنع المالكي من تولي رئاسة الوزراء نهجاً محفوفاً بالمخاطر، وهو في جزء منه نفس المسار الذي أدى إلى الموافقة على ترشيحه في المقام الأول. لذا، فإن العراقيين سيخاطرون سياسياً بشكل كبير إذا ما اتخذوا مثل هذا النهج.

***